فانه اذا صدق لا شئ من الانسان بحجر صدق لا شئ من الحجر بانسان
والا فبعض الحجر انسان وبعض الانسان حجر هذا خلف وانفهما صورى
الى قولنا لا شئ من الانسان بحجر حتى يفيد بعض الحجر ليس بحجر هو
والسالبة الجزئية لا عكس لها لزوما اذ لو كان لها عكس لزوما
لصدق العكس فى كل موضع صدق الاصل فيه وليس كذلك
لانه يصدق بعض الحيوان ليس بانسان ولا يصدق عكسه اى
بعض الانسان ليس بحيوان وانما قال لزوما لجواز صدق
عكسه احيانا لخصوصية المادة نحو صدق بعض الحجر ليس بانسان
وبعض الانسان ليس بحجر واعلم انه انما لم يذكر المصنف عكس النقيض
من جملة احكام القضايا لعدم استعمالها فى العلوم والانتاج
كما سيجئ من ان الانتاج بواسطة عكس نقيض القضية لا يسمى
قياسا بخلاف الانتاج بالعكس المستوى لرعاية حدود القضية
فيه فانه قلت اذا كان كذلك فلم ذكروه فى المطولات وطولوا

احكامه

احكامه تطويلا يكاد يمتنع عن الاحاطة قلت لانه لها فائدة فى بيان
صدق القضية بواسطة صدق عكس نقيضها هكذا قالوا مع ان الشيخ
كثيرا ما ينتج بعكس النقيض فى كتبه الحكمية كما لا يخفى على المتتبع المتنبه

الباب الرابع فى مقاصد المقدمات وهو باب القياس فى تعريفه
وتقسيمه القياس قول مؤلف من اقوال يخرج القول الواحد كالقضية
البسيطة المستلزمة لعكسها مثلا والمراد من الاقوال ما فوق الواحد
ضرورة صحة تاليف القياس من المقدمتين متى سلمت صفة اقوال
اشارة الى ان كونها مسلمة فى نفس الامر ليس بشرط للتسمية بها قياسا
فيتناول التعريف القياس الكاذب المقدمات ايضا لزم يخرج الاستقراء
الغير التام والتمثيل فانهما وان سلما لكن لا يستلزمان المقصد لكن
ظنيين وقوله عنها يخرج المقدمتين المستلزمتين لاحديهما فانهما
لا يلزم عنهما اذ ليس للاخرى دخل فيهما لذاتهما احترازا عن مثل قياس
المساوات فانه استلزامهما بواسطة مقدمة غريبة حيث تقدير تحقق

جامعة الملك سعود
قسم الرياطات
عمادة شئون المكتبات

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)